مركز المؤشر للدراسات و الابحاث



مذكرة سياسية

من التغريدات إلى الاحتجاجات :
جيل z بالمغرب
نحو فهم شامل لوعي جديد

من التغريدات الى الاحتجاجات: جيل زيد بالمغرب نحو فهم شامل لوعي جديد

من التغريدات الى الاحتجاجات: جيل زيد بالمغرب نحو فهم شامل لوعي جديد

مذكرة سياسية

مركز المؤشر للدراسات والأبحاث

لجنة العلوم القانونية والسياسية برئاسة الدكتور محسن الأجرومي

تنسيق: عزيز الحيان/ محسن الأجرومي

Centrealmouachir@gmail.com

الفهرس

الفهرس.....04

مدخل عام 05

المحور الاول: سياق النشأة والتحولات البنيوية.....07

الفقرة الاولى: تحليل الظروف التاريخية والاقتصادية التي واكبت ولادة جيل زيد.....08

الفقرة الثانية: قراءة البنية الاجتماعية والثقافية المرافقة لنشأة جيل زيد.....12

المحور الثاني: الخصائص القيمية والسلوكية لجيل زيد.....15

الفقرة الاولى: توجهات الجيل نحو الشغل، السياسة، والدين.....15

الفقرة الثانية: أنماط السلوك العملي واليومي.....18

المحور الثالث: موقع الجيل في البنى السياسية والمؤسسية.....21

الفقرة الأولى: تحليل علاقات الجيل مع الفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية.....22

الفقرة الثانية: أثر موقع الجيل على السياسات العمومية والاستقرار المؤسساتي.....26

المحور الرابع: أفق المستقبل وسياسات الاستجابة.....31

الفقرة الأولى: سيناريوهات تطور الجيل على مدى المتوسط والبعيد.....31

الفقرة الثانية: سياسات مقترحة لصياغة استجابة بنيوية.....34

خاتمة.....39

مدخل عام

ينطلق هذا التقرير من حاجة أكاديمية ملحة لفهم **جيل زيد** باعتباره فاعلا اجتماعيا جديدا يتبلور داخل سياق محلي ودولي معقد، ويتحرك ضمن شروط اقتصادية وثقافية غير مسبوقة في تاريخ الأجيال الحديثة. فقد ولد هذا الجيل في زمن التحول الرقمي، وتفتحت مداركه وسط منظومة اجتماعية تعيد تشكيل وظائفها التقليدية، بينما تجتاز البنية الاقتصادية مراحل انتقالية عميقة تمس سوق الشغل، وأنماط الإنتاج، وطرق الاندماج الاجتماعي. لذلك لم يعد ممكنا مقاربة هذا الجيل بمنطق الانطباعات العابرة، ولا اختزاله في صور جاهزة تفترض هشاشة وعيه أو محدودية أثره؛ بل يفرض التحليل العلمي التعامل معه كنسق معقد يعكس تحولات المجتمع أكثر مما يعبر عن اختلاف عمري فقط.

وتتأكد أهمية هذا المدخل حين نتتبع طبيعة التوقعات التي يحملها هذا الجيل تجاه محيطه، فهي توقعات تنبني على وعي متسارع بالذات، وعلى حس نقدي يصوغ مواقفه بعيدا عن المرجعيات التقليدية التي حكمت الأجيال السابقة. فهو جيل تربى على تواصل مفتوح، وعلى سرعة الوصول إلى المعلومة، وعلى إحساس متنامي بالمساواة في الفرص باعتبارها حقا أصيلا لا امتيازا مكتسبا. وهذا الوعي يعيد تشكيل علاقته بالمؤسسات، ويدفعه إلى البحث عن صيغ جديدة للاندماج، ويجعله أكثر حساسية تجاه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر استعدادا للتعبير عن مطالبه بوسائل مبتكرة ومباشرة.

ومع ذلك، لا يسعى هذا التقرير إلى الغوص في التفاصيل الجزئية للحركات الاحتجاجية التي برز فيها حضور هذا الجيل، لأن هذا التركيز الضيق قد يحجب أفق التحليل البنيوي الذي نرومه. فما نبتغيه هو تقديم قراءة تركيبية تعيد وضع هذا الجيل في سياقه التاريخي والاجتماعي والثقافي، وتفكك المحددات التي صنعت شخصيته الجماعية، ثم تستشرف مسارات تطوره الممكنة في ضوء المؤشرات الراهنة. وبناء على ذلك يتحدد السؤال المركزي لهذا العمل: **كيف يمكن فهم جيل زيد وفق مقاربة علمية تتجاوز الأحكام المسبقة،**

وتستحضر أبعاده البنيوية، وتستشرف آفاقه المستقبلية دون اختزاله في مجرد انفعال اجتماعي مؤقت؟

وتأسيسا على هذه الإشكالية، جرى تفكيك الموضوع عبر أربعة محاور كبرى تتوزع بين تحليل سياق النشأة، ورصد الخصائص القيمية والسلوكية، وتحديد موقع الجيل داخل البنى السياسية والمؤسسية، ثم تقديم تصور استشرافي يستند إلى مؤشرات موضوعية وسياسات قابلة للتنزيل. بهذه المقاربة يسعى التقرير إلى الإسهام في النقاش الأكاديمي حول الأجيال الصاعدة، وتقديم مادة علمية رصينة تساعد على فهم التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع من خلال مرآة هذا الجيل الذي لم يعد ممكنا التعامل معه كظاهرة عابرة، بل كطاقة اجتماعية تمتلك أدواتها الخاصة لتشكيل المستقبل.

المحور الاول: سياق النشأة والتحولات البنيوية

ينطلق هذا المحور من فرضية مركزية مفادها أن فهم جيل زيد لا يتأتى بمعزل عن السياقات البنيوية التي أحاطت بنشوئه، وأن ملامح هذا الجيل وقيمه وسلوكياته هي نتاج تراكمات تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعمل كمحددات أولية تشكل آفاق خياراته. لذلك يكرس المحور قراءة معمقة للعوامل البنيوية الكبرى التي واكبت ولادة هذا الجيل، مع محاولة تفسير كيفية تحويل هذه العوامل إلى موارد للذات الجمعي أو إلى قيود تعيق إمكانيات اندماجه وتقدمه. تركيزنا هنا لا يقتصر على سرد الوقائع بل يهدف إلى ربط المتغيرات بعضها ببعض في شبكة سببية تحليلية تبرز آليات التوليد والتأثير، وتبين نقاط التحول الأساسية التي أهدت لهذا الجيل صيغ تميزه عن سابقاته.

الفقرة الاولى: تحليل الظروف التاريخية والاقتصادية التي و اكبت ولادة جيل زيد

تمثل ولادة جيل زيد محطة تلاق بين تحولين مركزيين: أولا تحول اقتصادي يتصل بمرحلة إعادة هيكلة النموذج التنموي وتحولات سوق الشغل، وثانيا تحول تقني وثقافي نتج عن انتشار نماذج التواصل الرقمي وتسريع تداول المعلومة. من زاوية التاريخ الاقتصادي، يبرز هذا الجيل في فترة اتسمت بضغوط على سوق العمل التقليدي بفعل خصخصة جزئية لبعض القطاعات، تراجع قطاعات توظيف واسعة، وظهور قطاعات جديدة ذات طابع معرفي ومرن. هذه التحولات لم تسو بغض النظر عن تنامي عدم المساواة في توزيع فوائد النمو؛ إذ أن فرص التوظيف ذات الجودة تركزت في محاور حضرية محددة وداخل قطاعات تتطلب مؤهلات ومهارات حديثة لم تكن متاحة بالقدر الكافي لشريحة واسعة من الخريجين والشباب الريفيين.

يقتضي فهم جيل زيد إدراك السياق التاريخي والاقتصادي الذي شكّل البيئة التي ظهر فيها هذا الجيل، وما رافق ذلك من تحولات مترابطة أعادت تشكيل بنية المجتمع وطرائق عيشه، وأثرت بعمق في خيارات الأفراد وفي رؤيتهم للعالم. فالأجيال لا تتشكل في فراغ، بل

تنشأ داخل لحظة تاريخية محددة تتراكم فيها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنتج أنماطا جديدة من الوعي وتصورات مختلفة عن الذات والمجتمع. ومن ثم فإن تحليل هذه الظروف يشكل مدخلا أساسيا لتفسير السمات المميزة لوعي جيل زيد، ولتحديد موقعه داخل التحولات الكبرى التي عرفتها العقود الأخيرة.

لقد ولد هذا الجيل في مرحلة تميزت بانتقال اقتصادي عميق من نماذج إنتاجية تقليدية تعتمد على القطاعات الفلاحية والوظيفة العمومية إلى نماذج أكثر انفتاحا على السوق العالمية، مع صعود قطاعات جديدة مرتبطة بالخدمات والرقمنة والاقتصاد المعرفي. غير أن هذا التحول لم يكن متدرجا ولا متوازنا، إذ رافقته تقلبات دورية أثرت على سوق العمل، وخلقت حالة من اللاتماثل بين المؤهلات المعروضة والفرص المتاحة، فضلا عن ارتفاع في نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب والخريجين. ومع أن الطفرة التكنولوجية وفرت إمكانات جديدة للاندماج الاقتصادي، فإنها في الوقت نفسه أدت إلى تصاعد الفوارق بين الأفراد، حيث استفاد من التحول الرقمي من كان يمتلك مهارات مسبقة، في حين وجد آخرون أنفسهم خارج الإيقاع الجديد. ومن ثم فإن جيل زيد نشأ على وقع بنية سوق عمل غير مستقرة، تزداد فيها المنافسة وتتراجع فيها الضمانات التقليدية للترقي الاجتماعي.

وقد شكلت البطالة واحدة من أبرز الظواهر التي أثرت في هذا الجيل. فالتحول من اقتصاد موجه نسبيا إلى اقتصاد منفتح جعل التشغيل مرهونا بقدرات الأفراد، وليس باندماجهم في منظومة الدولة كما كان الحال بالنسبة للأجيال السابقة. ومع توسع الجامعة وتزايد أعداد الخريجين، اتسعت الفجوة بين الطلب على الشغل والقدرة الاستيعابية للاقتصاد، مما خلق شعورا عاما بعدم اليقين، وولد لدى الشباب إحساسا بأن المستقبل ليس خطا تصاعديا كما كان متوقعا، بل مسارا مليئا بالانقطاعات. وهذا الشعور بالهشاشة أنتج وعيا جديدا يجعل الفرد أقل ثقة في المسارات المهنية التقليدية، وأكثر ميلا إلى البحث عن بدائل، سواء في الاقتصاد الرقمي أو في الهجرة أو في ريادة الأعمال. وهنا يتشكل أول مكون

من مكونات وعي جيل زيد: إدراك متنامي بأن المحيط الاقتصادي لم يعد يضمن الاستقرار، وأن الاعتماد على الذات أضحى شرطا أساسيا للاندماج.

وإلى جانب اقتصاد داخلي يعيد تشكيل وظائفه، برزت الهجرة، سواء الداخلية أو الخارجية، بوصفها ظاهرة عميقة التأثير في هذا الجيل. فقد أسهمت الهجرة الداخلية، الناتجة عن التحولات الواسعة التي عرفها المجال الريفي، في خلق موجات انتقال نحو المدن، حيث تركزت الخدمات والفرص الاقتصادية. ومع توسع المدن وتنوع نسيجها الاجتماعي، تشكل لدى هذا الجيل وعي مختلف عن الانتماء، قائم على الاحتكاك اليومي بتجارب متعددة وأسلوب عيش سريع الإيقاع. وفي الوقت نفسه، لعبت الهجرة الخارجية دورا مركزيا في إعادة توجيه التطلعات، لأنها لم تعد مرتبطة حصرا بالبحث عن تحسين الوضع الاقتصادي، بل أصبحت جزءا من الخيال الاجتماعي، ورمزا لإمكانية اختراق الحدود الجغرافية والاجتماعية. ومع انتشار وسائل التواصل وارتفاع حجم التحويلات المالية وتوسع شبكات الجاليات، صارت الهجرة مكونا من مكونات القرار لدى الكثير من أبناء هذا الجيل، سواء في شكل رغبة مؤجلة أو مشروع فعلي.

إن هذه التحولات مجتمعة أدت إلى نشوء جيل تشكل وعيه داخل سياق عالمي ومحلي متداخل. فمن جهة، شهد العالم خلال العقود الأخيرة طفرة تكنولوجية غير مسبوقة، غيرت أشكال الإنتاج وأنماط التواصل، وخلقت فضاءات رقمية متعددة أصبحت جزءا من البناء المعرفي والسلوكي للفرد. ومن جهة أخرى، عايش هذا الجيل انتقالا اقتصاديا وطنيا لم يصاحبه دائما انتقال مؤسسي بالسرعة نفسها، مما جعله يعيش بين منطقين: منطق اقتصاد عالمي سريع، ومنطق مؤسسات محلية متدرجة في الإصلاح. وخلق هذا التناقض نوعا من الانفصال بين التطلعات والواقع، وأسهم في بروز أشكال جديدة من التوقعات الاجتماعية، خصوصا ما يتعلق بالكرامة الاقتصادية، والفرص العادلة، وإمكانية تحقيق الذات.

وقد اتضح أن سوق العمل لم يعد قادرا على احتواء جميع الوافدين الجدد من الشباب، مما ولّد دينامية جديدة داخل الوعي الجمعي لهذا الجيل. إذ صار تقييم الأفراد لذواتهم ولمساراتهم المهنية محكوما بمعايير عالمية، وليست محلية فقط، وهو ما يفسر جانباً من ارتفاع مستوى الطموح، ومن نشوء شعور بالتفاوت، ليس فقط بين الفئات الاجتماعية داخل البلد، بل بين تجارب الشباب هنا وتجارب الشباب في سياقات دولية أخرى. وقد عمق هذا التفاوت الشعور بضرورة امتلاك كفاءات إضافية، ليس فقط لغايات مهنية، بل لضمان القدرة على الانتقال بين فضاءات متعددة، في الداخل والخارج، وعلى التكيف مع سوق عمل متغير. وهنا يتشكل المكون الثاني لوعي جيل زيد: وعي قائم على الحركة والمرونة، وعلى التطلع إلى تجاوز الحدود التقليدية للمجال الاقتصادي.

وإذا كان الاقتصاد يشكل الإطار المادي الذي تولد فيه اختيارات الفرد، فإن التاريخ يوفر الخلفية الرمزية التي تتشكل فيها قيمه وتصوراته. فقد نشأ جيل زيد في مرحلة ما بعد عدة محطات وطنية مفصلية، تميزت بإصلاحات دستورية ومؤسسية كبرى، وبإعادة هيكلة السياسات الاجتماعية، وبمسار متدرج نحو توسيع الحقوق والحريات. ورغم تعدد التقييمات حول عمق هذه التحولات، فإنها خلقت بيئة جديدة بالنسبة لأبناء هذا الجيل، بيئة يتداخل فيها الخطاب حول الحقوق مع التحولات الاقتصادية، مما أنتج وعيا مزدوجا، يرى في الدولة إطارا للحماية، لكنه في الوقت نفسه يدرك حدود هذا الإطار. وقد جعل ذلك الجيل أكثر قدرة على مساءلة السياسات العمومية، وأكثر وعيا بالعلاقة بين الدولة والنمو الاقتصادي، وبين الأداء المؤسسي وفرص الاندماج المهني.

ومن خلال التفاعل بين البطالة وسوق العمل والهجرة والتحولات التاريخية، تبلور لدى جيل زيد تصور جديد عن الزمن الاجتماعي. فلم يعد المستقبل امتدادا طبيعيا للحاضر، بل أصبح مجالا مفتوحا على احتمالات متعددة. كما لم يعد العمل مجرد مورد للعيش، بل أصبح تعبيرا عن القدرة على التحكم في المسار الذاتي وفي الخيارات المهنية. وهكذا انتقل الجيل من تصور جماعي للاندماج، كان قائما على الالتحاق بمؤسسات ثابتة، إلى تصور فردي

يعتمد على الاستقلالية وعلى إعادة تشكيل الذات بشكل مستمر. كما ولّد هذا السياق إحساسا متناميا بالهشاشة، لكنه في الوقت نفسه فتح المجال أمام أشكال جديدة من المبادرة، سواء في مجال المقاولة أو في الاقتصاد الرقمي أو في الهجرة المهنية. وهذه الازدواجية بين الهشاشة والقدرة على المبادرة تشكل أحد أهم ملامح الوعي الفئوي لجيل زيد.

إن التحليل الاقتصادي للخلفية التي شهدت ولادة هذا الجيل يكشف أن التغيرات لم تكن سطحية، بل مست البنى العميقة للمجتمع. فقد أدت التحولات المرتبطة بعولمة الاقتصاد إلى توسيع الفوارق بين الفئات، وإلى خلق فجوة بين من يمتلك المهارات والمعرفة ومن لا يمتلكها. وأدى ضغط التحولات الرقمية إلى إعادة توزيع الفرص بشكل غير متساو، مما جعل هذا الجيل يعيش في بيئة تتداخل فيها فرص غير مسبوقة مع مخاطر متزايدة. كما خلقت الهجرة، سواء الداخلية أو الخارجية، تحولا في أنماط العيش والانتماء، مما أعاد تشكيل علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة. وفي ظل هذه التحولات العميقة، نشأ وعي جديد داخل جيل زيد، وعي يعكس إدراكه للفوارق البنيوية، وللحاجة إلى اعتماد مسارات متعددة للاندماج.

وهكذا يتبين أن الظروف التاريخية والاقتصادية التي رافقت ولادة جيل زيد ليست مجرد خلفية تفسيرية، بل هي الإطار البنيوي الذي يحدد خصائص هذا الجيل وقيمه وتطلعاته. فهي التي أنتجت وعيا يقوم على إدراك الهشاشة وعلى التطلع إلى تجاوزها، وعلى البحث عن فرص جديدة خارج الأطر التقليدية. كما أنها شكلت قاعدة لتكوين تصورات جديدة حول العمل، والهجرة، والاندماج، مما جعل جيل زيد جيلا مختلفا عن الأجيال السابقة، ليس فقط من حيث السلوك، بل من حيث العلاقة مع الزمن ومع الفضاء الاقتصادي والاجتماعي.

الفقرة الثانية: قراءة البنية الاجتماعية والثقافية المر افقة لنشأة جيل زيد

تستدعي قراءة البنية الاجتماعية والثقافية التي رافقت نشأة جيل زيد الوقوف عند مسار التحولات العميقة التي مست الأسرة والمدرسة ووسائل التواصل الحديثة، باعتبارها فضاءات حددت اتجاهات التنشئة وساهمت في صياغة القيم والسلوكيات التي تميز هذا الجيل. وتكتسي هذه القراءة أهميتها من كونها تسمح بفهم المقدمات التي أفرزت بنية ذهنية جديدة، قوامها تداخل المرجعيات وتعدد مصادر التأثير وتراجع وحدات التنشئة التقليدية لصالح فضاءات رقمية أكثر تمددا ونفوذا.

عرفت الأسرة تحولات متراكمة أعادت تشكيل وظائفها ومكانتها في البناء الاجتماعي. فبينما كانت تمثل الإطار المركزي لنقل القيم وتنظيم العلاقات وتحديد مسارات الاندماج، أصبحت اليوم تواجه ضغطا متزايدا بفعل تغير أنماط العيش، وتوسع التعليم، وارتفاع نسب الشغل النسائي، وتراجع القدرة على الضبط الداخلي نتيجة تعدد مصادر السلطة الرمزية. وقد أدى هذا التحول إلى انتقال الأسرة من نموذج يقوم على التراتبية الصارمة والضبط المباشر إلى نموذج أكثر انفتاحا يسمح بظهور استقلالية فردية مبكرة لدى الأبناء. غير أن هذه الاستقلالية لم تكن ثمرة استراتيجية تربوية بقدر ما كانت نتيجة تراجع الوظيفة التوجيهية للأسرة، مما أفسح المجال لبروز تفاعل أكبر بين الشباب ومصادر التنشئة الخارجية، وهو ما انعكس على انتظام القيم وعلى طبيعة بناء الهوية.

ومع تراجع دور الأسرة في تحديد القواعد السلوكية، برزت المدرسة باعتبارها الفضاء المنظم الأكثر قدرة على التأثير. غير أن المدرسة بدورها عرفت تحولات متصلة بضعف استقرار سياساتها، وتوسع الفجوة بين مضامينها التعليمية والمتطلبات المتسارعة للسوق وللتكنولوجيا، إضافة إلى تزايد الضغوط الاجتماعية التي جعلتها تتحول من مؤسسة لصناعة المعنى إلى مؤسسة لتدبير الانتظارات. ومع مرور الوقت، أصبحت المدرسة عاجزة عن أداء دورها التقليدي في إنتاج انسجام قيمي بين المتعلمين، بفعل ازدحام الفصول، وتفاوت جودة التعليم، وتراجع مكانة المعرفة العلمية كمحدد للمصير الاجتماعي في أذهان الشباب. هذا

العجز دفع الجيل الصاعد إلى البحث عن مصادر بديلة للتعلم، سواء عبر المنصات الرقمية أو من خلال الانخراط في شبكات اجتماعية تتجاوز حدود المؤسسة التعليمية. ونتج عن ذلك انتقال تدريجي من تنشئة مدرسية رسمية إلى تنشئة هجينة، تربط بين المعرفة المؤسسية والمعرفة السريعة المتولدة عن المحتوى الرقمي.

وإذا كانت الأسرة والمدرسة قد فقدتا جزءا من قدرتهما على إنتاج تصور موحد للعالم، فإن وسائل التواصل الحديثة اكتسبت مكانة فارقة في تحديد اتجاهات السلوك والقيم. فقد وفرت هذه الوسائل فضاء واسعا للتفاعل والتجريب والتمثيل، ما جعلها الحامل المركزي لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتوسيع دوائر الانتماء. ولم يعد حضورها مقتصرا على المستوى الترفيهي أو الإخباري، بل تجاوز ذلك إلى إعادة ترتيب مكانة الفرد داخل المجتمع، من خلال منح قيمة أكبر للظهور والقدرة على التعبير، مقابل تراجع معايير الخبرة والانضباط والمسار التراكمي للوجاهة الاجتماعية. إن المحتوى الرقمي، بما يتيحه من وفرة معلوماتية وتدفق سريع للمعاني، أحدث إعادة تشكيل مستمرة للمرجعيات التي يستند إليها الجيل الجديد في الحكم على الأشياء، حيث أصبح التلقي يتسم بالتشظي، والاختيار يتم عبر الانتقاء السريع، والمعنى يعاد إنتاجه خارج المؤسسات التقليدية.

وأسهم هذا التحول في ولادة قوالب سلوكية جديدة تجمع بين نزعة فردانية تبحث عن التحقق الذاتي عبر امتلاك أدوات التعبير الرقمي، وبين حاجة قوية إلى الاندماج ضمن شبكات متسعة توفر الاعتراف والدعم الرمزي. هكذا نشأ جيل يجمع بين تطلع عال إلى الاستقلال الشخصي وبين شعور متزايد بضرورة الانتماء إلى جماعات رقمية تمنحه الشرعية الرمزية. هذا التوتر بين الفردي والجماعي يمنح صورة دقيقة عن البنيات النفسية والاجتماعية التي تتحكم في اختياراته، ويكشف عن أن الميل إلى التحرر من السلطة التقليدية لا يعني انسلاخا عن الجماعة، بل انتقالا نحو جماعات جديدة تمتلك شرعية مختلفة.

كما أفرزت هذه الفضاءات الرقمية أنماط تفاعل تقوم على السرعة وآنية الاستجابة وكثافة المقارنة. فأصبح الجيل يعيش في وضعية فرط تعرض لمعطيات وصور وتجارب،

مما عمق حساسية التقييم الذاتي وربط المكانة الاجتماعية بمعايير متحركة. ونتج عن ذلك ارتفاع مستوى التوقعات من المجتمع والدولة، حيث أصبح الشباب يقيسون جودة المؤسسات بمدى قدرتها على الاستجابة السريعة، وهو معيار متأثر بشكل مباشر بالمنطق الرقمي الذي يربط الفعالية بالآنية لا بالتدرج. كما أن اتساع فضاءات المقارنة جعل هذا الجيل أكثر وعيا بتفاوت الفرص، وأكثر ميلا إلى المطالبة بإعادة توزيعها بشكل يضمن قدرا أكبر من العدالة.

وعلى المستوى الثقافي، ساهم هذا التفاعل في إنتاج عناصر هوية مفتوحة على مرجعيات متنوعة، لكنها غير متجانسة بالضرورة. فالجيل يتلقى محتوى سياسيا، ودينيا، وثقافيا، وفنيا من قنوات متعددة، مما أدى إلى تراجع المرونة التقليدية التي كانت تسمح بتعايش سلس بين المرجعيات. وفي مقابل ذلك، برز منطق الانتقائية، حيث ينتقي الفرد ما يناسب تجربته المباشرة دون التزام بنسق قيمي مغلق. هذه الانتقائية قد تمنح قابلية للتكيف، لكنها تخلق بالمقابل صعوبة في بناء رؤية متماسكة للمجتمع، وهو ما يظهر بوضوح في التذبذب بين المحافظة في بعض المواقف والليبرالية في مواقف أخرى، دون إحساس بوجود تناقض داخلي.

وبذلك تشكلت لدى جيل زيد توقعات اجتماعية مميزة، تنظر إلى المستقبل باعتباره مسارا فرديا قابلا للتحقق إذا توفرت شروط الإنصاف والاعتراف، وتنظر إلى المؤسسات باعتبارها مسؤولة عن توفير مناخ يسمح بهذا التحقق. ولم يعد الجيل يقبل الأدوار التقليدية التي تمنحه موقعا تابعا داخل الهرم الاجتماعي، بل يسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة مع الدولة والسوق والمجتمع على أساس المشاركة وتقاسم السلطة الرمزية. ويعود هذا التحول إلى التجربة اليومية مع وسائل التواصل التي ألغت المسافة بين الفاعلين، وأتاحت للفرد إمكانية الظهور في الفضاء العمومي دون وسيط، مما خلق شعورا بأن الشرعية لم تعد حكرا على المؤسسات، بل يمكن بناؤها رقميا.

ومحصلة هذه التحولات أن البنية الاجتماعية والثقافية التي رافقت نشأة هذا الجيل لم تكن مجرد سياق خارجي، بل كانت أداة فعالة في إعادة تشكيل وعيه، وساهمت في إنتاج جيل يستند إلى مزيج من الاستقلالية الرقمية، والحساسية تجاه العدالة والاعتراف، والنفور من الضبط التقليدي، والرغبة في المشاركة الفعلية في صياغة المعايير التي تنظم حياته. إنها بنية أعادت تعريف معنى الانتماء، وحدود السلطة، وشكل الهوية، وطبيعة التوقعات من الدولة والمجتمع، وهي بذلك تمثل مدخلا أساسيا لفهم ديناميات هذا الجيل في علاقته ببقية المحاور التي يتناولها التقرير.

المحور الثاني: الخصائص القيمية والسلوكية لجيل زيد

يقدم هذا المحور تحليلا معمقا للخصائص القيمية والسلوكية التي تميز جيل زيد، باعتبارها انعكاسا مباشرا للبنيات الاجتماعية والثقافية التي رافقت نشأته. ويستند هذا التحليل إلى المقارنة مع الأجيال السابقة، قصد إبراز عناصر الاستمرارية والانقطاع، وتفسير اتجاهات الجيل تجاه العمل والسياسة والدين، ثم تفكيك أنماط سلوكه اليومي بما فيها آليات المشاركة المدنية واستراتيجيات التوظف وطرق التفاعل الرقمي. ويسمح هذا المدخل بفهم طبيعة التحولات التي أحدثها هذا الجيل داخل الحقلين الاجتماعي والمؤسسي، والوقوف عند الأسس الذهنية التي تحكم إدراكه لذاته وللمجتمع والدولة.

الفقرة الاولى: توجهات الجيل نحو الشغل، السياسة، والدين

تظهر القيم والمواقف العامة لدى جيل زيد نتيجة تفاعل مركب بين متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ما جعل بنيته القيمية تتسم بقدر كبير من التنوع والانسيابية مقارنة بالأجيال السابقة. ويبرز اتجاهه نحو العمل والسياسة والدين باعتباره مؤشرا مركزيا على كيفية إدراكه للفرص المتاحة وحدود النظام الاجتماعي، وعلى طبيعة الرهانات التي تحكم تصوراته للمستقبل. فالقيم هنا ليست مجرد مواقف جاهزة، بل هي حصيلة مسار طويل

من الاحتكاك بالفضاءات الرقمية والتعليمية والاجتماعية، وما تولد عنه من أنماط جديدة للتمثلات والسلوك.

يتعامل الجيل مع الشغل من زاوية البراغماتية والبحث عن الجدوى الفردية، لا باعتباره مجرد التزام اجتماعي أو مصدر للهوية المهنية كما كان لدى الأجيال السابقة. ويرتبط هذا التحول بعوامل متعددة، أهمها إدراكه لعدم استقرار سوق الشغل، ووعيه بتسارع التحولات التكنولوجية التي جعلت المهارات القابلة للتحديث المستمر أكثر قيمة من الخبرة التقليدية. كما أسهمت التجارب المتداولة رقميا في ترسيخ تصور جديد للعمل يقوم على الجمع بين المرونة والابتكار، والانتقال بين مسارات مهنية متعددة، والبحث عن مشاريع صغيرة أو أعمال مستقلة توفر هامشا أكبر للتحكم في الزمن والجهد. وفي ظل هذا التصور، لم تعد الوظيفة العمومية أو العمل النظامي الخيار الأكثر جاذبية، بل أصبح ينظر إليها بقدر من التحفظ بسبب محدودية آفاق الترقية وتباطؤ الإيقاع المؤسسي مقارنة بإيقاع التغيير الذي اعتاد عليه الجيل.

أما على مستوى المواقف السياسية، فيتسم هذا الجيل بمسافة نقدية واضحة تجاه الفاعلين والمؤسسات التقليدية. فهو لا يرفض السياسة، لكنه يرفض صيغتها الكلاسيكية القائمة على الوساطة الحزبية والتراتبية التنظيمية. ويميل بدل ذلك إلى أشكال مشاركة غير رسمية، تعتمد على المبادرات المحلية والفضاءات الرقمية وحملات الضغط الموضوعاتي. ويعود هذا الميل إلى شعور واسع بأن قنوات التمثيل المتوفرة غير كافية، وأن الأطر الحزبية لا تعكس مستوى التوقعات المتعلقة بالفعالية والشفافية. ومع ذلك، لا يمكن الادعاء أن الجيل قد انقطع كليا عن المؤسسات، بل هو يربط علاقته بها بمدى قدرتها على الاستجابة السريعة وإظهار أثر ملموس، وهو معيار متأثر مباشرة بالمنطق الرقمي الذي يحدد قيمة المشاركة بمدى تأثيرها الفوري. وهذا التصور يجعل الجيل أكثر استعدادا للانخراط حين تتوفر معايير الوضوح والمحاسبة، وأكثر ميلا للابتعاد حين تغيب هذه الشروط.

وفي ما يتعلق بالدين، يظهر الجيل توجها نحو التدين الفردي الذي يركز على التجربة الذاتية أكثر من الالتزام بمؤسسات الضبط الديني التقليدية. وهو تدين يقوم على الانتقائية، حيث يستند الفرد إلى ما يلائم مساره الشخصي دون التقيد بالنسق الكامل للمراجع الفقهية أو الخطاب الوعظي الكلاسيكي. وقد ساهمت المنصات الرقمية ووفرة المحتوى الديني في تشكيل هذا النمط، إذ أصبح الوصول إلى المعرفة الدينية يتم خارج الأطر الرسمية، ما عزز استقلالية الفرد في اختيار مصادره وتقييمها. ولا يعني هذا التوجه تراجعا عن الدين باعتباره مرجعا قيميا، بقدر ما يعكس انتقاله إلى مستويات جديدة من الممارسة والتلقي، تتناسب مع بنية معرفية تتسم بالسرعة والانفتاح والتعدد.

ويجمع هذا الجيل بين نزعة نحو الاستقلالية الفردية ومسعى دائم لبناء هوية متوازنة في ظل بيئة تشهد تحولات سريعة. فهو لا يقطع مع القيم الجماعية، لكنه يعيد قراءتها بما يخدم تصوراته للعدالة والإنصاف وإمكانات التحقق الذاتي. وفي هذا الإطار، تظهر مقارنته المستمرة مع تجارب عالمية معروضة رقميا، باعتبارها مرجعا لتقييم وضعه المحلي، ما يعمق الحساسية تجاه الفوارق ويولد رغبة متزايدة في المطالبة بإصلاحات تؤسس لمشهد اجتماعي أكثر عدالة وتكافؤا للفرص. وبهذا تتشكل منظومة قيمية تتسم بالمرونة، وتتحرك ضمن توازن دقيق بين المحافظة على ثوابت المجتمع والبحث عن مسارات تجديد تلائم خصوصيات المرحلة.

إن هذا التحليل يبرز أن القيم والمواقف العامة لدى جيل زيد ليست مجرد صدى لتحولات المجتمع، بل تمثل تعبيرا عن وعي جديد يعاد تشكيله باستمرار تحت تأثير التعليم والتقنية والاتصال. ولهذا فإن فهم هذه المنظومة القيمية يشكل مدخلا حاسما لتفسير أنماط السلوك العملي والخيارات التي يتبناها الجيل في مختلف المجالات، تمهيدا للفقرة الموالية من هذا المحور.

الفقرة الثانية: أنماط السلوك العملي واليومي

تتجلى أنماط السلوك العملي واليومي لدى جيل زيد في شبكة معقدة من الممارسات التي أعادت تعريف علاقة الفرد بالمجتمع والمؤسسات، وأظهرت انتقالا واضحا من السلوكيات التقليدية إلى أخرى أكثر ارتباطا بالتحولات الرقمية والاقتصادية والاجتماعية التي وسمت العقود الأخيرة. ويكتسي هذا التحليل أهميته لأنه يتيح فهما دقيقا للكيفية التي يدير بها الجيل علاقته بالحياة العامة، وبفرص الشغل، وبالتقنية، وبالفضاءات المدنية التي باتت تشكل أساسا جديدا للتعبير والتأثير. كما يتيح تفسير التوترات والانتظارات التي يحملها الجيل تجاه الدولة والفاعلين، ويفسر في الوقت ذاته مصادر قوته ومكامن هشاشته.

تشكل المشاركة المدنية أحد أهم المداخل التي تعكس دينامية هذا الجيل، إذ لم يعد مفهوم المشاركة محصورا في التصويت أو الانخراط الحزبي، بل أصبح يمتد إلى أنماط جديدة من التعبير، تقوم على المبادرات المحلية، والعمل التطوعي المرن، وحملات المناصرة الرقمية التي باتت تحظى بقدرة متزايدة على التأثير. ويظهر هذا التحول في انتقال الشباب من انتظار الفاعلين التقليديين إلى خلق مساحات جديدة للتدخل، تتسم بالتركيز على قضايا محددة مثل جودة الخدمات العامة، وشفافية التدبير، والعدالة البيئية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا النوع من المشاركة يقوم على منطق الحدث والاستجابة السريعة، حيث يتم تجميع الفعل حول هدف دقيق، ثم تفكيكه بمجرد تحقق ذلك الهدف. وتبدو هذه المشاركة مختلفة جذريا عن الأنماط الكلاسيكية التي كانت تقوم على الولاء التنظيمي والانتماء الطويل المدى.

ويرتبط هذا الشكل الجديد من المشاركة بوعي متزايد لدى الجيل بدوره كفاعل مستقل، قادر على تحريك النقاش العمومي بوسائل بسيطة لكنها فعالة. فقد ألغت المنصات الرقمية الكثير من حواجز الولوج إلى الفضاء العام، ما سمح للشباب بامتلاك أدوات التأثير دون الحاجة إلى وساطة مؤسساتية. وبذلك تحول المجال المدني إلى فضاء متعدد الطبقات، حاضر في الشارع بقدر حضوره في الشبكة، وتحول الفعل الاجتماعي من فعل يتأسس على

الانتماء إلى فعل يقوم على المهارة والقدرة على إنتاج المحتوى وإدارة النقاش. ومن ثم أصبح قياس فاعلية المشاركة لا يقاس بنوعية التنظيم الذي ينتمي إليه الفرد، بل بمدى القدرة على خلق أثر، وبسرعة انتشار الفكرة، وبمستوى التفاعل الذي يحدثه.

أما على مستوى استراتيجيات التوظف، فيتضح أن الجيل يتعامل مع سوق الشغل بمنطق مختلف عن الأجيال السابقة، إذ لم يعد المسار المهني طريقا خطيا يمتد من التكوين إلى العمل، بل أصبح مسارا متعدد الاتجاهات، يخضع لاعتبارات القدرة على اكتساب مهارات قابلة للتحديث الدائم. ويفضل الجيل الأعمال التي توفر مرونة جغرافية وتنظيمية، مثل العمل الحر، أو العمل عن بعد، أو المشاريع الريادية الصغيرة التي تمنحه قدرا أكبر من التحكم في شروط الإنتاج. ويعود هذا التفضيل إلى شعوره بأن نموذج الشغل التقليدي، بما يتضمنه من تراتبية وبطء في الترقية وصرامة في الالتزام الزمني، أقل قدرة على تحقيق التوازن بين الجانب المهني والحياة الخاصة.

وقد ساهم التحول التكنولوجي في توسيع خيارات الجيل المهنية، سواء عبر المنصات التي توفر فرص العمل السريع، أو عبر مسارات التعلم الذاتي التي تمنح مهارات جديدة دون التقيد بالمؤسسات التعليمية الرسمية. وأدى ذلك إلى ظهور تصور يربط النجاح المهني بالقدرة على التكيف والابتكار، أكثر مما يربطه بالاستقرار أو الاندماج الطويل داخل نفس المؤسسة. كما عززت التجارب المتداولة رقميا صورة نمطية جديدة للعمل الناجح، تقوم على الاستقلالية والريادة وتحقيق نتائج سريعة، ما أثر في توقعات الجيل ودفعه إلى إعادة رسم معايير النجاح بعيدا عن الأطر الكلاسيكية التي كانت تعتمد على الخبرة التراكمية والتراتبية الوظيفية.

وفي السياق الاقتصادي نفسه، يظهر الجيل استعدادا أكبر للمجازفة مقارنة بالأجيال السابقة، لكنه استعداد محسوب، يستند إلى البحث عن مسارات مبتكرة في مجالات التكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والعمل السريع. ويكشف هذا السلوك عن ميل قوي إلى بناء مشاريع صغيرة، وإلى التجريب في مسارات مهنية متعددة

قبل الاستقرار على خيار رئيسي. ويرتبط هذا الميل بالبيئة الرقمية التي تشجع على تسريع التجارب وتوفير نماذج قابلة للتقليد، فضلا عن سهولة الدخول إلى السوق عبر أدوات بسيطة. ومع ذلك، يظل هذا المسار محفوفا بتحديات تتعلق بضعف الحماية الاجتماعية، وعدم استقرار الدخل، وتفاوت القدرة على الاستمرار، وهي تحديات تشكل مصدر قلق دائم داخل الجيل.

وتبرز الفضاءات الرقمية باعتبارها الأداة المركزية لتدبير الحياة اليومية لدى الجيل، إذ لم تعد هذه الفضاءات مجرد وسيلة تواصل، بل تحولت إلى إطار شامل ينظم العلاقات الاجتماعية، ويحدد آليات التفاعل، ويعيد توزيع المكانة الرمزية بين الأفراد. فالتواصل عبر المنصات يعكس نمطا جديدا من الارتباط، يقوم على الحضور المستمر، والقدرة على إنتاج محتوى يعبر عن الذات، والبحث عن الاعتراف من داخل مجموعات رقمية متعددة. هذا الارتباط أدى إلى نشوء علاقات اجتماعية أكثر سرعة لكنها أقل رسوخا، وأصبح معيار القرب قائما على التفاعل اليومي لا على الجوار الجغرافي أو الروابط التقليدية.

كما فرضت الفضاءات الرقمية إعادة تعريف مفهوم الوقت، حيث أصبح الإيقاع السريع معيارا لتنظيم اليوم، وتراجعت الفواصل التقليدية بين العمل والترفيه والتعلم. وأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك المعرفي اليومي، لكنه استهلاك يتسم بالتشظي، ما خلق تحديات تتعلق بمدى القدرة على التركيز وعلى بناء رؤية متماسكة، وفي الوقت ذاته عزز قدرة الجيل على التنقل السريع بين المهام، وعلى استيعاب معلومات متعددة المصدر. وهذه القدرة تمثل أحد العناصر المركزية في بنيته السلوكية، بما تحمله من إمكانات وفرص، وما تطرحه من مخاطر تتعلق بإرهاق الانتباه وإضعاف جودة التلقي.

وإلى جانب الجانب المعلوماتي، تؤثر الفضاءات الرقمية في سلوك الجيل من خلال إعادة صياغة مفهوم المكانة الاجتماعية. فالظهور لم يعد مرتبطا بالموقع الاقتصادي أو المعرفي، بل بالقدرة على إدارة الصور والرسائل والتفاعلات. وقد أدى ذلك إلى بروز مجموعات رقمية تشكل بديلة عن البنيات الاجتماعية التقليدية، توفر للفرد الاعتراف الذي

يبحث عنه، وتمنحه إحساسا بالانتماء يتجاوز حدود الواقع المباشر. هذه المجموعات قد تكون مصدرا للقوة حين تمنح دعما رمزيا ومعلوماتيا، لكنها قد تكون أيضا مصدرا للهشاشة حين تفرض معايير مثالية غير قابلة للتحقق في الحياة الواقعية، ما يخلق فجوة بين الذات الرقمية والذات الفعلية.

ويمتد أثر هذه البنيات الرقمية إلى السلوك الاستهلاكي للجيل، الذي أصبح يرتكز على المقارنة السريعة بين الخيارات، وعلى الانتقاء القائم على المعلومة المباشرة، وعلى الربط بين جودة الممارسات التجارية وقيم الشفافية والمسؤولية. وأدى هذا التحول إلى وعي أكبر بحقوق المستهلك، وإلى ميل نحو العلامات التجارية التي تظهر التزاما بالقضايا البيئية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يظهر الجيل سلوكا نقديا تجاه الشركات والمؤسسات التي لا تواكب هذا التوجه، ما يؤشر على انتقال الاستهلاك من مجرد عملية اقتصادية إلى فعل قيمي يعكس الموقف من النظام الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك يتشكل لدى جيل زيد نمط سلوكي يتداخل فيه ما هو اقتصادي ومدني ورقمي، ضمن بنية واحدة تعيد صياغة علاقة الفرد بالزمن والمكان والفرصة. إنه سلوك يعكس بيئة تعرف تسارعا مستمرا في المعطيات، وتفرض على الفرد أن يكون في حالة يقظة دائمة، وأن يعيد بناء موقعه باستمرار داخل شبكة واسعة من العلاقات. ومع أن هذا السلوك يمنح الجيل مرونة وقدرة على التكيف، فإنه في الوقت ذاته يولد شعورا دائما بعدم الاستقرار، وبالحاجة إلى دعم مؤسسي قادر على مواكبة هذا الإيقاع، وهو ما يجعل فهم هذه الأنماط السلوكية شرطا ضروريا لفهم علاقة الجيل بالدولة وبالشأن العام في المحاور اللاحقة.

المحور الثالث: موقع الجيل في البنى السياسية والمؤسسية

يشكل موقع جيل زيد داخل البنى السياسية والمؤسسية أحد المؤشرات الحاسمة لفهم مسارات التحول الاجتماعي والسياسي الراهن، إذ يعكس هذا الموقع طبيعة العلاقة بين الأجيال الصاعدة ومؤسسات الدولة، كما يبرز مستوى اندماجهم في آليات صناعة القرار ومجالات المشاركة العامة. وتتيح دراسة هذا المحور الإحاطة بحدود التمثيل المتاح،

ومحددات المبادرة السياسية، والعوائق البنيوية التي تحد من قدرة الجيل على الولوج الفعلي إلى دوائر التأثير. ويكتسي هذا التحليل أهمية خاصة بالنظر إلى ما يميز الجيل من رؤى جديدة للسياسة، ورغبة متزايدة في صياغة مسارات مختلفة عن أنماط المشاركة التقليدية.

الفقرة الأولى: تحليل علاقات الجيل مع الفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية

تشكل علاقة جيل زيد بالفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية مسارا معقدا من التفاعل والتباعد في آن واحد، وهو مسار يعكس طبيعة التحولات العميقة التي مست بنية النظام السياسي وأنماط المشاركة العمومية خلال العقدين الأخيرين. فمع توسع الفضاء الرقمي، وتغير مصادر المعرفة، وارتفاع مستوى الوعي بما يجري داخل المؤسسات، لم يعد الجيل يتعامل مع السياسة باعتبارها مجالا تحكمه وساطة مطلقة للفاعل الحزبي أو للعلاقة الزبونية التقليدية، بل أصبح ينظر إليها باعتبارها آلية لتدبير الشأن العام، وقناة لتصحيح مسارات الدولة، وفضاء لتحديد شكل المستقبل الجماعي. غير أن هذا التحول في رؤية الجيل لم يواكبه تطور مماثل في أداء المؤسسات أو الفاعلين، مما جعل طبيعة العلاقة بين الطرفين محكومة بفجوة متنامية بين توقعات الجيل وقدرة المنظومة على الاستجابة.

وتبرز هذه الفجوة بداية في مسألة **التمثيل السياسي**، حيث يكشف تحليل البنية المؤسساتية عن محدودية الإدماج الفعلي للشباب داخل المراكز الحزبية ومواقع القرار المحلي والوطني. فالأحزاب، رغم إقرارها الرسمي بضرورة تجديد نخبها، ظلت متمسكة بهياكل تنظيمية تعيد إنتاج نفس آليات الانتقاء، وتضع معايير مرتبطة بالولاء الداخلي أكثر مما هي مرتبطة بالكفاءة أو القدرة على الابتكار. ونتيجة لذلك، يجد جيل زيد نفسه أمام قنوات تمثيل شكلية أكثر مما هي فعلية، حيث يمنح حضور رمزي في اللوائح أو الأجهزة، دون أن يقترن هذا الحضور بسلطة تقريرية أو بهامش مؤثر في صناعة القرارات الحزبية أو توجيه برامجها. وتزداد هذه الفجوة وضوحا مع ضعف الممارسة الداخلية للديمقراطية التشاركية داخل العديد من التنظيمات، ما يجعل فرص ترسيم مساهمة الجيل متواضعة، رغم توفره على رأسمال معرفي وقدرة تحليلية أكثر نضجا من الأجيال السابقة.

كما ينعكس هذا الوضع على علاقة الجيل بالمؤسسات الرسمية، إذ يواجه الشباب بنية مؤسسية ما تزال قائمة على منطق الهرمية، والتدرج الصارم في الولوج إلى المسؤوليات، واعتماد معايير تقنية وإدارية معقدة، تجعل الوصول إلى مواقع التأثير مسارا طويلا لا يتناسب مع سرعة التغيرات التي يعيشها الجيل. وتظهر هذه الصعوبة في الإدارة العمومية، التي وإن دخلت مسارا إصلاحيا يستهدف تحسين جودة الخدمة وتبسيط المساطر، فإنها لا تزال تستند إلى قواعد وأعراف تعيق دمج الفئات الشابة في مستويات المسؤولية. وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات الاستشارية والمجالس المنتخبة، حيث يستمر حضور الشباب ضعيفا من حيث التمثيل ومن حيث القدرة على التأثير في القرار، رغم تعدد المبادرات التي حاولت تعزيز هذا الاندماج عبر آليات الكوطا أو برامج صقل المهارات القيادية.

وإذا انتقلنا إلى تحليل **هامش المبادرة السياسية** المتاح لجيل زيد، يتبين أن الإطار القانوني والمؤسساتي يوفر نظريا آليات متعددة للمشاركة، من العرائض والملتمسات، إلى المسارات المفتوحة داخل المجالس الترابية، غير أن الممارسة تكشف عن فجوة بين النصوص والتطبيق. فالتفاعل الإداري مع هذه الآليات ما يزال محدودا، كما أن المتطلبات التقنية التي تفرضها الإجرائية القانونية . من حيث جمع التوقيعات، أو صياغة المطالب، أو تحديد الصلاحيات . تجعل القدرة الفعلية على توظيفها مقتصرة على فئات تمتلك خبرة قانونية وتنظيمية غير متاحة لجميع الشباب. ويؤدي هذا الواقع إلى انكماش هامش المبادرة لدى الجيل، الذي يجد نفسه أمام قنوات مشاركة بطيئة في الأداء، وغير متكيفة مع سرعة القضايا التي تشغله، خصوصا في مجالات التشغيل، الحريات الفردية، العدالة الاجتماعية، وجودة الخدمات العمومية.

أما علاقة الجيل بالفاعل الحزبي، فتتخذ شكلا أكثر تعقيدا، إذ تتراوح بين الاعتراف بأهمية الأحزاب كقناة دستورية للحياة السياسية، وبين عدم الثقة في قدرتها على ترجمة تطلعات الشباب بسبب استمرار ممارسات تقليدية في التسيير وفي اختيار المرشحين، إضافة إلى ارتباط جزء من الأحزاب بشبكات نفوذ محلية تحد من تجديد نخبها. وهذا التوتر يجعل

جيل زيد يميل إلى المشاركة في الفعل العمومي من خارج الهياكل الحزبية، عبر منصات رقمية، أو مبادرات مدنية مستقلة، أو حملات موضوعاتية تتناول قضايا محددة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز نمط جديد من الفعل السياسي يقوم على الضغط الرأيي والإعلامي، لا على العمل التنظيمي الطويل المدى. وهو نمط يعكس تحولا في مفهوم السياسة نفسها لدى الجيل، من الانخراط المؤسساتي إلى الانخراط القائم على التفاعل مع القضايا، وإنتاج رأي عام مستند إلى المعرفة الرقمية وإلى سرعة تداول المعلومات.

ورغم ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الابتعاد عن الأحزاب تعبيرا عن عزوف سياسي، بل هو في جوهره **تحول في أنماط المشاركة**، إذ يرفض الجيل الوساطة التقليدية، ويعتبر أن الفضاء الرقمي أكثر ملاءمة لتكوين المواقف وصياغة الخطاب والاحتجاج والتأثير في اتجاهات الرأي العام. وقد مكّن هذا الفضاء الجيل من بناء شبكات واسعة تتجاوز الحدود الترابية والمؤسساتية، وتخلق رأيا عاما ضاغطا في عدد من القضايا، مثل حقوق الإنسان، جودة الخدمات الصحية والتعليمية، السياسات الاجتماعية، والعدالة المجالية. غير أن هذه المشاركة الرقمية تواجه حدودا موضوعية، أهمها أنها لا تنتج تأثيرا مؤسسيا مستقرا ما لم تتحول إلى مبادرات ذات إطار قانوني وتنظيمي، وهو ما لا يتحقق دائما بسبب ضعف التنسيق بين الفاعلين الشباب وعدم توفرهم على دعم مؤسساتي يسمح بالاستمرارية.

ويتخذ التفاعل بين الجيل والمؤسسات بعدا آخر يتعلق بـ **شرعية المؤسسة السياسية** نفسها. فالجيل، الذي نشأ في سياق تتداخل فيه الحوكمة العالمية بالسياسات الوطنية، أصبح أكثر وعيا بأهمية المساءلة والشفافية وجودة الحكامة. وهذا الوعي يجعله أقل استعدادا لمنح شرعية مطلقة للمؤسسات دون مقابل ينعكس في الأداء. وبالتالي، فإن أي خلل في تقديم الخدمات أو ضعف في الاستجابة للمطالب يولد ردود فعل نقدية واسعة، خاصة على المنصات الرقمية. غير أن هذا النقد لا يستهدف تقويض الشرعية، بل يسعى إلى دفع المؤسسات نحو الإصلاح، ما يعني أن الجيل يمتلك تصورا مختلفا عن الشرعية، يقوم على المشروعية الإنجازية، لا على الشرعية الرمزية المرتبطة بالتاريخ أو الانتماء.

وتتعمق علاقة الجيل بالدولة مع بروز سؤال **الوصول إلى مواقع القرار**، وهو سؤال يرتبط بعوامل متعددة، من بينها طبيعة منظومة التعيين والترقية داخل الإدارة العمومية، وتوازنات المشهد السياسي، وشروط التنافس الانتخابي، ومرتكزات الثقافة السياسية في المجتمع. فالجيل يمتلك قدرات معرفية ومهارات تقنية تسهل عليه الاندماج السريع في مؤسسات الدولة، غير أن العوائق البنيوية . مثل ضعف المرونة في المساطر، واستمرار نمط النخبة التقليدية، والتراتبية الإدارية . تجعل عملية الوصول إلى المسؤوليات العليا مسارا محدود الأثر. ويؤدي هذا الوضع إلى شعور عام لدى الجيل بأن المؤسسات غير قادرة على استيعاب كفاءاته، ما يدفع جزءا منه نحو البحث عن فضاءات بديلة للتأثير، سواء عبر المقاولة الابتكارية أو عبر العمل المدني المستقل أو حتى عبر الهجرة.

ومن جهة أخرى، يرتبط موقع الجيل بقدرة الفاعلين السياسيين على إدراك التحولات في بنيته القيمية ورؤيته للسياسة. فالجيل لا ينظر إلى السياسة بمنطق الصراع أو الاستقطاب، بل بمنطق الحلول العملية، والتحسين التدريجي، والاستجابة السريعة. وهذا التحول يعيد تعريف دور الفاعل السياسي، ويضعه أمام مسؤولية تبني خطاب جديد يبتعد عن الصياغة الإيديولوجية الجامدة، ويتجه نحو معالجة القضايا بطريقة مباشرة وملموسة. غير أن عددا من الفاعلين لم يستوعب بعد هذا التحول، مما يجعلهم خارج دائرة اهتمام الجيل، ويحد من قدرتهم على بناء علاقة تواصلية فعالة معه.

وفي ضوء هذه العناصر، يبدو أن علاقة جيل زيد بالمؤسسات والفاعلين السياسيين تتسم بطابع انتقالي يعكس مرحلة إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالجيل لا يرفض المؤسسات، لكنه يطالب بإعادة بناء هذه العلاقة على أساس الشفافية والكفاءة والمسؤولية. وهو لا يعزف عن السياسة، لكنه يرفض أشكالها التقليدية، ويبحث عن مسارات جديدة تسمح له بالمشاركة دون أن يفقد استقلاليته. كما أنه لا يرفض الانخراط في مؤسسات الدولة، لكنه يواجه عوائق تجعل اندماجه صعبا، خاصة في ظل بطء الإصلاحات التنظيمية والبنيوية.

ويكشف هذا التحليل أن مستقبل المشاركة السياسية مرتبط بقدرة المؤسسات على استيعاب الجيل، وبقدرة الجيل على تأطير مشاركته في قنوات مستدامة. فالعلاقة بين الطرفين ليست علاقة ازدواجية بين القطيعة والاندماج، بل علاقة دينامية تعكس تفاعلا مستمرا بين توقعات الجيل وحدود المنظومة. غير أن استمرار الفجوة بينهما قد يؤدي إلى تراجع ثقة الجيل في المؤسسات، ما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي وعلى فعالية السياسات العمومية، وهو ما يجعل إعادة بناء هذه العلاقة ضرورة استراتيجية للدولة والمجتمع معا.

وهكذا، يتضح أن موقع الجيل في البنى السياسية والمؤسسية ليس مجرد واقع ثابت، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين العوامل القانونية والتنظيمية والثقافية، وبين التحولات التكنولوجية وأنماط التواصل الجديدة. وهو موقع يحمل في طياته فرصا كبيرة للتجديد السياسي إذا ما تم استثماره بشكل سليم، كما يحمل مخاطر ضعف الاندماج إذا لم تتم إعادة قراءة مطالب الجيل واستيعاب تحولات وعيه وقيمه. ومع ذلك، يبقى الجيل اليوم أحد أهم محفزات الإصلاح، وقوة فكرية واجتماعية يمكن أن تسهم في تجديد الحياة السياسية في حال تم فتح قنوات تشاركية حقيقية، واستحداث آليات تمكنه من ترجمة قدراته إلى تأثير مؤسساتي فعلي.

الفقرة الثانية: أثر موقع الجيل على السياسات العمومية والاستقرار المؤسساتي

يشكل موقع جيل زيد داخل البنى السياسية والمؤسسية عاملا محددا في إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، وفي رسم ملامح السياسات العمومية واتجاهاتها المستقبلية. فالموقع المتردد الذي يحتله الجيل، بين رغبة ملحة في المشاركة ووجود بنى تنظيمية غير قادرة على استيعابه، يولد دينامية تنعكس بصورة مباشرة على جودة القرار السياسي، وعلى مستوى الشرعية، وعلى قدرة المؤسسات على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل أثر موقع الجيل ضرورة لفهم

موازين القوة داخل النظام السياسي، واستشراف المسارات المحتملة لتطور الدولة والمجتمع خلال العقدين المقبلين.

وتظهر أولى انعكاسات هذا الموقع في **إنتاج سياسة عمومية أكثر حساسية للبعد الاجتماعي**، إذ باتت المؤسسات الرسمية تحت ضغط مستمر لإعادة النظر في أولوياتها وبرامجها بناء على القضايا التي يثيرها الجيل في الفضاء الرقمي وفي المبادرات المدنية. فقد أدت التحولات في وعي الشباب إلى إبراز قضايا جديدة تتعلق بالعدالة المجالية، وجودة الخدمات، والحماية الاجتماعية، وشفافية التدبير، وتطوير المهارات الرقمية. وهذه القضايا لم تعد هامشية، بل أصبحت جزءا أساسيا من النقاش العمومي، ما جعل مصممي السياسات أكثر وعيا بأن تجاهل هذه المطالب يفضي إلى تآكل شرعية البرامج الحكومية وإضعاف ثقة الفئات الصاعدة في الدولة.

غير أن قدرة الجيل على التأثير في السياسات يظل محكوما بتوازن هش، إذ إن المؤسسات، رغم إدراكها لحجم التحول، ما تزال تتعامل بمنطق تدريجي يعتمد الاستجابة المحدودة، وذلك بسبب قيود بيروقراطية وتنظيمية تجعل إدماج الشباب في حلقات الإنتاج العمومي بطيئا. ويترتب على ذلك أن التأثير الفعلي لجيل زيد غالبا ما يكون غير مباشر، يتم عبر إعادة تشكيل النقاش العمومي، وإنتاج رأي عام ضاغط، بدل القدرة على المشاركة المباشرة في بلورة القرار. وهذا الشكل من التأثير يخلق مسارا دائريا بين توقعات الجيل وقدرة الدولة على تنفيذها، مما يجعل السياسات تستجيب أحيانا بجرعات صغيرة لا تكفي لتغيير البنية الهيكلية التي يطالب بها الشباب.

ويمتد تأثير موقع الجيل إلى **إعادة تشكيل شرعية المؤسسات** .فالنموذج التقليدي للشرعية، القائم على الرمزية التاريخية والانتماء الجماعي، أصبح أقل قدرة على إقناع جيل نشأ في بيئة رقمية تجعل المعلومات متاحة بسرعة، وتمنح الأفراد قدرة عالية على تقييم أداء المؤسسات بشكل لحظي. ونتيجة لذلك، لم يعد الجيل يمنح ثقته للمؤسسات إلا وفق معيار الإنجاز، أي وفق ما تقدمه من نتائج ملموسة في التعليم والصحة والشغل وجودة

الحياة. ويعني هذا التحول أن الشرعية لم تعد وضعية ثابتة تمنحها الدولة، بل أصبحت علاقة تعاقدية تتغير حسب قدرة السياسات على معالجة الإشكالات الموضوعية.

ويخلق هذا التحول تحديا بنيويا للمؤسسات، لأن الشرعية الإنجازية تضعها تحت ضغط مستمر لتقديم نتائج في زمن قصير، بينما تتطلب الإصلاحات العميقة وقتا ومسارا معقدا من التحولات القانونية والمالية والتنظيمية. وهنا تتولد إحدى أهم المفارقات: توقعات مرتفعة لدى الجيل، وقدرة محدودة لدى البنى العمومية، ما يؤدي إلى حالة من التوتر الرمزي بين المجتمع والدولة، تتخذ أشكالا متعددة، من الخطاب النقدي على المنصات الرقمية إلى حملات المطالبة بالشفافية، وصولا إلى فقدان الثقة في العمليات الانتخابية وفي قدرة الأحزاب على تمثيل الشباب.

كما يؤثر موقع الجيل في **الاستقرار المؤسسي**، إذ يشكل الشباب اليوم أكبر كتلة ديمغرافية داخل المجتمع، ما يجعل أي ضعف في إدماجهم داخل المؤسسات ينتج هشاشة في العلاقة بين الدولة والفئات الصاعدة. ولا يتعلق الأمر بتهديد مباشر للاستقرار، بل بتهديد تدريجي يتمثل في انخفاض الثقة في المؤسسات الوسيطة، وفي ضعف المشاركة الانتخابية، وفي تراجع الانخراط الحزبي، وهو ما يؤدي إلى خلخلة دورة إنتاج النخب السياسية والإدارية. ومع مرور الوقت، يؤدي استمرار هذا الاتجاه إلى نشوء فجوة بين مؤسسات الدولة التي يقودها جيل أكبر سنا، ومجتمع تقوده قيم جديدة ورؤى مختلفة للسياسة والعمل العام.

وتتجلى هذه الفجوة في عدة مظاهر، منها ضعف تحويل المبادرات الشبابية إلى سياسات عمومية، وانفصال لغة الخطاب الرسمي عن لغة التواصل التي يستعملها الجيل، وتباطؤ آليات اتخاذ القرار مقارنة بإيقاع التحولات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي. ورغم إدراك الدولة لهذه المخاطر، فإن مؤشرات الفعالية تظهر أن السياسات الموجهة للشباب غالبا ما تظل ذات طابع قطاعي أو تقني، بينما يتطلب الوضع مقاربة بنيوية تعيد النظر في مكانة الجيل داخل منظومة الحكم، سواء من حيث التمثيل أو من حيث المشاركة المباشرة في صنع القرار.

ومن زاوية أخرى، يشكل موقع الجيل عاملا أساسيا في **إمكانات الإصلاح السياسي** .فالأجيال السابقة كانت تعتمد في الإصلاح على المنظومة الحزبية وعلى أدوات التعبئة التقليدية، بينما يمتلك جيل زيد مسارا مختلفا يقوم على الاستقلالية الفكرية، والقدرة على الوصول إلى المعرفة، والارتباط بشبكات دولية، وامتلاك مهارات رقمية تسمح له بمراقبة الأداء الحكومي ومقارنته بالمعايير العالمية. وهذه القدرات تجعل الجيل أحد أهم الفواعل الدافعة نحو الإصلاح المؤسساتي، سواء عبر مطالبة الدولة بتعزيز الحكامة، أو عبر المطالبة بإعادة رسم أدوار المؤسسات، أو من خلال الضغط من أجل شفافية أكبر في تدبير المال العام والصفقات العمومية.

غير أن هذا الدور يظل غير مكتمِل ما لم تتوفر آليات مؤسساتية تسمح بترجمة المطالب إلى قرارات. فضعف قنوات إدماج الجيل يجعل قدرته على التأثير محدودة مقارنة بما يمتلكه من رأسمال اجتماعي ورمزي. ومن هنا تظهر أهمية التفكير في آليات جديدة، مثل المجالس الاستشارية الشبابية ذات الطابع الإلزامي، أو المسارات السريعة لولوج المناصب العليا، أو إعادة صياغة المنظومة الحزبية بما يسمح لها باستيعاب الطاقات الشابة. فبدون هذه الآليات، سيظل تأثير الجيل محصورا في الفضاء الرمزي دون أن ينتقل إلى الفضاء المؤسسي.

كما يبرز أثر موقع الجيل في **الاستقرار السياسي** عبر دوره في ضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالجيل، بخلاف بعض القراءات المتسرعة، ليس قوة متجهة نحو الصدام، بل قوة تطمح إلى بناء علاقة تقوم على الاعتراف المتبادل. فهو لا يطالب بإضعاف الدولة، بل بتقوية أدائها. ولا يسعى إلى تفكيك المؤسسات، بل إلى تطويرها. غير أن التوتر ينشأ حين يشعر بأن المؤسسات لا تعكس قيمه ولا تستجيب لأسئلته، فيتحول إلى إنتاج مسارات موازية للتعبير عن حاجاته، وهي مسارات قد تصبح مع مرور الوقت بدائل عن المؤسسات الرسمية. وهذا التحول، إن لم تتم مواكبته، قد يؤدي إلى ازدواجية في أنماط الخطاب السياسي، وإلى صعوبة في بلورة توافقات وطنية حول السياسات الكبرى.

وفي هذا السياق، تتضح ضرورة **التكيف المؤسساتي** كآلية لضمان الاستقرار. فالتكيف لا يعني تغيير الهياكل بشكل جذري، بل يعني إدماج القيم والتحولات التي يمثلها الجيل داخل آليات اشتغال المؤسسات، من خلال تبني ثقافة إدارية أكثر مرونة، وتحديد قنوات استماع فعالة، وتطوير أدوات التواصل، وتبسيط مساطر المشاركة. غير أن التكيف يتطلب إرادة سياسية واضحة، وإدراكا بأن مستقبل الدولة مرتبط بقدرتها على استيعاب ديناميات المجتمع، وليس فقط قدرتها على تدبير الاستمرارية.

وتبرز هنا أهمية **الحوار بين الأجيال** كأساس لإعادة بناء الشرعية، إذ لا يمكن للمؤسسات أن تستعيد ثقة الجيل دون الانفتاح على رؤاه الجديدة، ولا يمكن للجيل أن يؤثر في السياسات دون أن يفهم منطق اشتغال المؤسسات والقيود التي تواجهها. ومن شأن هذا الحوار أن يخلق أرضية مشتركة تسمح بتجاوز التناقض بين توقعات الجيل وقدرة الدولة، وأن تسهم في إعادة صياغة علاقة تعاقدية جديدة تقوم على المسؤولية المتبادلة بين الطرفين.

ويعكس تحليل أثر موقع الجيل أن الدولة تقف أمام مفترق طرق: إما إدماج جيل زيد باعتباره فرصة لإعادة بناء السياسة العمومية وتأهيل المؤسسات، وإما تجاهله، وهو ما قد يؤدي إلى تآكل القاعدة الاجتماعية للشرعية وإلى اضطراب العلاقة بين الدولة والمجتمع. غير أن الخيار الأول هو الأرجح والأكثر انسجاما مع مسار تطور الدولة الحديثة، إذ أثبتت التجربة الدولية أن إدماج الشباب في صنع القرار يرفع من جودة السياسات، ويمنح المؤسسات قدرة أكبر على الاستجابة للتغيرات، ويقوي الثقة ويعزز الاستقرار.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن أثر موقع الجيل يتجاوز حدود المشاركة السياسية ليصبح مسألة مرتبطة بإعادة صياغة النموذج السياسي بأكمله. فجيل زيد ليس مجرد فئة عمرية، بل هو حقل تحولي يعيد تعريف معايير الشرعية، ويعيد تحديد وظائف المؤسسات، ويعيد ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع. وإذا استطاعت المنظومة السياسية استيعاب هذه التحولات، فإنها ستنتقل من مرحلة التكيف إلى مرحلة التحديث البنيوي، وهو مسار

قد يكون الأساس لإرساء نموذج سياسي أكثر انفتاحا واستجابة وقدرة على توليد التنمية والاستقرار.

المحور الرابع: أفق المستقبل وسياسات الاستجابة

يشكل هذا المحور محاولة لاستشراف مستقبل جيل زيد في ضوء التحولات البنيوية التي أثرت في نشأته وقيمه وسلوكياته، من خلال بناء سيناريوهات متعددة تمتد على المدى المتوسط والبعيد. ويستند هذا الاستشراف إلى تحليل تفاعلي يربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبين مستوى قدرة الدولة والمؤسسات على مواكبة توقعات الجيل وتوجيه طاقاته. ويتيح هذا المدخل فهم المسارات المحتملة لتطور الجيل، بما تحمله من إمكانات اندماج أو توتر أو ابتكار، بما يسهم في صياغة سياسات استجابة واقعية وفعالة.

الفقرة الأولى:سيناريوهات تطور الجيل على مدى المتوسط والبعيد

تبدو سيناريوهات تطور جيل زيد رهينة بمنظومة معقدة من المتغيرات التي تتداخل فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفرص المتاحة داخل الدولة، مع طبيعة القيم والسلوكيات التي ترسخت لدى الجيل خلال العقود الأخيرة. ويكتسب هذا التحليل أهميته لأن مستقبل الجيل لا يُقرأ فقط من خلال التوقعات التقنية أو الاقتصادية، بل من خلال فهم أعمق للكيفية التي يدير بها تصوراته عن الذات، وموقعه داخل المجتمع، وحدود تفاعله مع الدولة. ومن ثم فإن رسم السيناريوهات يستدعي تتبع مسارات واقعية تتناسب مع البنيات القائمة، دون افتراض مثالية مفرطة، ودون الانسياق وراء توقعات متشائمة تنكر الإمكانات الكامنة.

يستند السيناريو الأول إلى فرضية الاندماج التدريجي، حيث تتجه علاقات الجيل مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو نوع من التوافق الذي يقوم على إعادة تعريف الأدوار وتحديث آليات الوساطة. ويعتمد هذا السيناريو على قدرة الدولة على إدماج الشباب في سوق الشغل عبر سياسات مهنية مرنة، وخلق بيئة قادرة على احتضان المشاريع الريادية، ودعم التعليم والتكوين بكيفية تضمن اكتساب المهارات التي يحتاجها الجيل.

ويتطلب هذا المسار أن تتمكن المؤسسات السياسية من مراجعة أساليب التواصل والتمثيل، والانتقال من الوساطة التقليدية إلى بناء قنوات تفاعلية أكثر مباشرة وشفافية. وإذا تحققت هذه الشروط، يمكن أن ينشأ مسار اندماج يحد من الفجوة بين توقعات الجيل وإمكانات الدولة، ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الاجتماعي تقوم على الثقة التدريجية.

ويتأسس هذا السيناريو على جملة من المؤشرات التي يمكن رصدها في سلوك الجيل، بما في ذلك ميله إلى المشاركة الانتقائية التي تمنحه الإحساس بجدوى الفعل، واهتمامه بالمهارات الرقمية والابتكار، ورغبته في بناء مسارات مهنية متعددة. وتعد هذه العناصر مؤشرات على استعداد حقيقي للاندماج إذا توفرت بيئة مؤسساتية تسمح بتوظيف القدرات وتقدير الأداء. غير أن هذا الاندماج مشروط بمرونة الدولة في تعديل سياساتها، واستعدادها لمواكبة التحولات التقنية، وتطوير نماذج جديدة للحماية الاجتماعية تواكب تغير طبيعة العمل. إذ إن الجيل لا يعارض الانتماء للمؤسسات، لكنه يشترط أن يكون هذا الانتماء قائما على تعاقدات واضحة ونتائج ملموسة.

أما السيناريو الثاني فيقوم على فرضية التوتر المستمر، وهو سيناريو يتجسد في حال استمرار الفجوة بين توقعات الجيل وقدرة الدولة على الاستجابة. ويتشكل هذا المسار حين يظل النمو الاقتصادي غير قادر على خلق فرص عمل كافية، وحين تبقى المؤسسات السياسية غير مؤهلة لمخاطبة الجيل بأسلوب يتماشى مع بنيته الرقمية ووعيه النقدي. ويؤدي هذا الوضع إلى اتساع دائرة الاستياء، وإلى نزوع الجيل نحو أنماط مشاركة غير رسمية تنزع إلى الضغط أكثر مما تنزع إلى الاندماج، كما يؤدي إلى تشكل مشاعر الإحباط التي تترجم إلى انسحاب من الفعل العمومي أو إلى انخراط في مبادرات غير مؤطرة تسعى إلى فرض التغيير من خارج القنوات التقليدية.

ويستمد هذا السيناريو منطقه من تضخم الفجوة بين الوعود المؤسساتية والنتائج الفعلية، ومن ارتفاع مستوى المقارنة بين التجربة المحلية والنماذج العالمية المعروضة

رقميا. وفي هذا السياق، قد يصبح المجال الرقمي ساحة بديلة لممارسة السياسة وإنتاج المعنى، ما يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية، وإلى ظهور تيارات فكرية وقيمية متباينة، بعضها يبني رؤى راديكالية للتغيير، وبعضها الآخر ينحو نحو الهروب الرمزي من الواقع. كما يمكن أن ينعكس هذا التوتر على مستوى المشاركة المدنية، حيث يصبح الفعل الجمعي متقطعا وغير مستقر، بما يعكس غياب الثقة في استدامة الإصلاحات.

ويرتبط هذا السيناريو بمخاطر إضافية تتعلق بمدى قدرة الجيل على الحفاظ على توازنه النفسي والاجتماعي في ظل بيئة تعرف ضغطا متزايدا من حيث المنافسة المهنية والتوقعات المعيارية التي تفرضها الفضاءات الرقمية. وقد يؤدي ذلك إلى خلق حالات من القلق العام وإحساس باللايقين، ينعكس بدوره على مستوى الرغبة في المخاطرة وعلى القدرة على التفاعل الإيجابي مع المؤسسات. وبالتالي، فإن استمرار التوتر دون مسار إصلاحي واضح يمكن أن يتحول إلى عامل إضعاف للاستقرار المؤسساتي ما لم تتم مواكبته بسياسات اجتماعية واقتصادية تحاول الحد من حدته.

أما السيناريو الثالث فيرتكز على فرضية الإبداع الريادي الواسع، إذ يتجه الجيل نحو بناء نماذج جديدة للإنتاج والتفكير والعمل خارج البنيات التقليدية، اعتمادا على قدراته الرقمية وعلى شبكات التعلم الذاتي. وهذا السيناريو لا يعني القطيعة مع الدولة، بقدر ما يعني نشوء فضاءات اقتصادية واجتماعية موازية، تجمع بين العمل الحر، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والاقتصاد التشاركي، ومبادرات الابتكار الاجتماعي. ويفترض هذا السيناريو أن دينامية الجيل قادرة على خلق فرص جديدة من خارج المسارات الرسمية، بما يجعل دوره الاقتصادي أكبر من قدرته السياسية على التأثير داخل المؤسسات.

ويتطلب هذا المسار وجود بيئة قانونية وتنظيمية مرنة تسمح للمبادرات الصغيرة بالنمو، وحماية اجتماعية تساهم في تخفيف مخاطر العمل الحر، فضلا عن بنية تحتية رقمية قادرة على استيعاب التوسع في نماذج الإنتاج الجديدة. وإذا توفرت هذه العناصر، يمكن للجيل أن يساهم في خلق اقتصاد موازٍ يضيف قيمة للناتج الوطني، ويخفف العبء

عن السوق الرسمي. غير أن غياب هذه الشروط قد يجعل الريادة تتحول إلى مجازفة غير آمنة، تزيد من هشاشة الفئات الشابة وتعرضها لمخاطر مهنية واجتماعية متعددة.

ويستند هذا السيناريو إلى مؤشرات واقعية منها ارتفاع نسبة الشباب المنخرط في التعلم الذاتي، واعتمادهم على أدوات رقمية لبناء مصادر دخل جديدة، وانتشار ثقافة الريادة بين الفئات الحضرية وشبه الحضرية. كما يعكس وجود رغبة واضحة في التحرر من القيود التقليدية المرتبطة بالوظائف العمومية أو القطاعية، والبحث عن نماذج تحقق قدرا أكبر من التحكم والاستقلالية. غير أن هذا المسار لا يخلو من تحديات، خاصة أنه قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات بين الفئات التي تستطيع الولوج إلى الموارد الرقمية، وتلك التي تعاني من فجوة معرفية أو تقنية.

وعلى ضوء هذه السيناريوهات الثلاثة، يتبين أن مستقبل الجيل مفتوح على إمكانات متعددة، وأن انتقاله من سيناريو إلى آخر يرتبط بمدى قدرة الدولة على إدارة التغيير، وبمدى استعداد الجيل ذاته لتطوير مهاراته وتعديل سلوكاته. ويظل السيناريو الأكثر واقعية هو السيناريو المركب الذي يدمج عناصر الاندماج والابتكار ويحد من التوتر عبر بناء مسار إصلاحي تدريجي قادر على خلق توافق جديد بين المجتمع والدولة.

إن رسم هذه السيناريوهات لا يهدف إلى تقديم توقعات نهائية، بل يهدف إلى توجيه النقاش حول الخيارات الممكنة، وتحديد نقاط القوة والضعف في البنيات الحالية، بما يمهد لإعداد السياسات العمومية التي ستتناولها الفقرة الثانية من هذا المحور.

الفقرة الثانية: سياسات مقترحة لصياغة استجابة بنيوية

يستدعي الحديث عن السياسات الضرورية للاستجابة لتحولات جيل زيد تجاوز المقاربة الجزئية التي تركز على التدخلات المحدودة أو المناسبة لمجال واحد، والانتقال إلى تصور بنيوي يتعامل مع هذا الجيل باعتباره مكونا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا قادرا على إعادة تشكيل هندسة الفعل العمومي. ويقتضي هذا التحول بناء منظومة متكاملة من التدخلات

تتوزع عبر التعليم، وسوق الشغل، والمشاركة السياسية، والابتكار والدعم الاجتماعي، دون أن تتحول هذه المحاور إلى جزر منعزلة، بل إلى مجالات سياسية متقاطعة تحكمها رؤية شمولية وآليات دقيقة للرصد والتقييم. فنجاعة السياسات العمومية في التعامل مع هذا الجيل ليست رهينة بما تقدمه الدولة من موارد، بل بقدرتها على هندسة إطار عمل جديد يعيد تعريف مفهوم الاستهداف، ومفهوم المبادرة، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات والأفراد، بما يضمن انسجام التدخلات واستدامة أثرها.

ويشكل التعليم المجال الأول الذي يستدعي تدخلا عميقا، ليس فقط من حيث تحديث المناهج أو إدراج مهارات جديدة، ولكن من حيث إعادة بناء وظيفة المدرسة باعتبارها مؤسسة لإنتاج الكفاءات والقيم وأشكال الانخراط الاجتماعي. فجيل زيد نشأ في سياق معرفي مختلف عن الأجيال السابقة، حيث لم تعد المدرسة المصدر الوحيد للمعرفة، ولم تعد العلاقة بين المتعلم والمؤسسة التربوية علاقة عمودية يهيمن فيها المدرس باعتباره مالكا حصريا للمعرفة. لذلك، فإن الإصلاح المطلوب اليوم يتجه نحو تعزيز نموذج تعليمي تفاعلي يرتكز على مهارات التفكير النقدي، وتحليل المعلومات، واستخدام التكنولوجيا في حل المشكلات، إضافة إلى تقوية القدرات التواصلية واللغوية التي تشكل أساس الاندماج المهني والاجتماعي. كما تبرز الحاجة إلى توسيع قاعدة التوجيه المدرسي والمهني، وتطوير منظومة بحث تربوي قادرة على رصد التحولات السلوكية والقيمية لدى المتعلمين بشكل دوري، لضمان مواءمة المناهج مع واقع هذا الجيل وتطلعاته. فالتعليم لم يعد مجرد وعاء لنقل المعارف، بل صار أداة لإعادة تشكيل علاقة الأفراد بالمجتمع وبالمؤسسات، وهو ما يجعل تطويره شرطا بنيويا لكل سياسات الاستجابة.

أما سوق الشغل، الذي يمثل محور القلق الأول لدى جيل زيد، فيتطلب بدوره مقاربة تتجاوز الحلول الظرفية. فمنذ سنوات، تراكمت مؤشرات تؤكد هشاشة العلاقة بين العرض التربوي والطلب الاقتصادي، وغياب آليات متقدمة للتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية، مما جعل عددا من الشباب يعيشون حالة انقطاع رمزي بين

مؤهلاتهم وبين الفرص المتاحة لهم. ولأجل معالجة هذا الإشكال، يصبح ضروريا إعادة هيكلة سياسات التشغيل على أساس ثلاث دعائم رئيسية. الأولى تتعلق بتوسيع قاعدة الاقتصاد المنتج، عبر تشجيع المبادرة الفردية والمقاولة الناشئة التي يجد فيها هذا الجيل فضاء خصبا، نظرا لتملكه لقدرات رقمية ومعرفية قد لا تتحقق في الاقتصاد التقليدي. والثانية تخص تعزيز التكوين المهني المتقدم والمتخصص، وربطه بمنظومة تحفيزات تشجع المقاولات على احتضان المتدربين ودمجهم لاحقا في سوق الشغل وفق عقود واضحة ومسؤولة. أما الدعامة الثالثة فترتبط ببناء منظومة معلوماتية دقيقة حول حاجيات السوق، تمكن الشباب من اتخاذ قرارات مهنية واعية، وتتيح للدولة توزيع مواردها بشكل ينسجم مع الدينامية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري إدماج هذا الجيل في السياسات الاقتصادية ليس باعتباره مستهدفا فقط، ولكن باعتباره شريكا فاعلا في إنتاج الثروة وفي ابتكار الحلول.

ويتطلب تعزيز المشاركة السياسية وضع سياسات تعيد الاعتبار لفكرة الانخراط المدني، مع تجاوز التصورات التقليدية التي تعتبر الشباب مجرد رافد بشري يمكن تعبئته موسميا في العمليات الانتخابية. فجيل زيد لا يستجيب لهذا النمط من التعبئة، لأنه يميل إلى أشكال جديدة من الفعل العمومي تعتمد على المبادرة الذاتية، والمنصات الرقمية، والتعبير الاحتجاجي العفوي، والوعي النقدي بمحدودية العرض السياسي القائم. وبناء على ذلك، يصبح ضروريا إعادة صياغة منظومة الوساطة داخل المشهد السياسي، من خلال تعزيز قنوات المشاركة الإلكترونية، وتطوير التشريعات المتعلقة بالعريضة والملتمس، وتوسيع فضاءات النقاش العمومي داخل المؤسسات وفي الفضاء الرقمي. كما يبرز دور الأحزاب في تطوير بنياتها التنظيمية لتستوعب أنماط الانخراط الجديدة، عبر إدماج آليات رقمية للتواصل الداخلي، واعتماد هياكل مرنة تعطي الشباب مساحات حقيقية لصناعة القرار، بدل الاقتصار على لجان صورية أو أدوار هامشية. ويمثل هذا التحول شرطا ضروريا لإعادة بناء الثقة بين الجيل والمؤسسات، وهو شرط يقوم على الاعتراف بأن هذا الجيل

يمتلك قدرة تحليلية وسلوكية تجعله فاعلا سياسيا مؤثرا، وليس مجرد فئة عمرية يمكن مخاطبتها بخطاب تعبوي تقليدي.

ويقتضي تطوير منظومة الدعم الاجتماعي الانتقال نحو نموذج حماية اجتماعية يستجيب للتحولات التي مست الأسرة، والعمل، وأساليب العيش. فجيل زيد يتنقل بين أنماط متعددة من النشاط الاقتصادي، بين العمل الحر والعمل المؤقت والعمل الرقمي، مما يجعله أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ومع تعقد أنماط تنظيم الأسرة، وتراجع الضمانات التقليدية للعائلة الممتدة، يصبح من الضروري بناء سياسات حماية اجتماعية مرنة تراعي هذا التنوع. وتشمل هذه السياسات تمكين الشباب من تغطية صحية مناسبة، وتسهيل الولوج إلى السكن اللائق وفق آليات جديدة للتمويل، وتطوير برامج دعم نفسي واجتماعي تستجيب لارتفاع معدلات القلق والإرهاق الذهني الناتج عن الضغوط المهنية والمعرفية. كما ينبغي دعم المبادرات الثقافية والرياضية التي توفر فضاءات للاندماج خارج الإطار الوظيفي، لأنها تسهم في بناء علاقات اجتماعية أكثر توازنا. وتجعل هذه التحولات من الحماية الاجتماعية موضوعا يتجاوز البعد المعيشي ليصبح أداة للتماسك الاجتماعي، وضمانا للاستقرار البنيوي داخل المجتمع.

أما مجال الابتكار، فيستدعي رؤية جديدة تنظر إلى جيل زيد باعتباره فاعلا رئيسيا في الاقتصاد المعرفي. فالمهارات الرقمية التي يمتلكها هذا الجيل، وقدرته على التكيف مع أدوات التكنولوجيا، تجعل منه عنصرا مهما في خلق القيمة المضافة، إذا ما وفرت له الدولة البيئة المناسبة. وتشمل هذه البيئة منظومة تمويلية مرنة تتيح للشباب تأسيس مشاريعهم دون عراقيل بيروقراطية، وتوفير مختبرات للابتكار داخل الجامعات، وتشجيع الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير. كما يتطلب الأمر إصلاحا قانونيا يضمن حماية الملكية الفكرية، ويوفر إطارا واضحا للاقتصاد الرقمي، بما يعزز ثقة الشباب في قدرة مؤسسات الدولة على مواكبة سرعة التحول التكنولوجي. ويكتسي الابتكار هنا بعدا مضاعفا، فهو من

جهة فرصة لتطوير الاقتصاد، ومن جهة أخرى آلية لإعادة بناء علاقة الجيل بالمؤسسات عبر تعزيز شعوره بالتمكين.

وتتطلب هذه السياسات كلها آليات دقيقة للتقييم والرصد، حتى لا تتحول إلى وثائق مرجعية بلا أثر. ويستدعي ذلك تطوير أجهزة إحصائية توفر معطيات محدثة حول سلوك الشباب، وتطلعاتهم، وحاجياتهم، إضافة إلى بناء منصات تشاركية تتيح لهم تقييم السياسات بشكل مباشر. كما ينبغي اعتماد مؤشرات موضوعية لقياس أثر التدخلات، تتوزع بين مؤشرات كمية مثل نسب التشغيل والانخراط المدني، ومؤشرات نوعية مثل الثقة في المؤسسات، ومستوى الرضا عن السياسات العمومية، وإحساس الجيل بوجود مسارات صاعدة للترقي المهني والاجتماعي. ومن شأن هذه المنظومة أن تمنع تشتت الجهود، وأن تضمن انسجام الاستجابة مع طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعرفها البلاد.

وفي المحصلة، يتضح أن التعامل مع جيل زيد يتطلب صيغ استجابة تتجاوز المقاربات التقليدية، وتنتقل نحو بناء سياسة عمومية شمولية تستحضر البعد البنيوي العميق للتحولات. فالرهان لا يتعلق بإرضاء هذا الجيل، بل بتمكين المجتمع من تجديد دينامياته الداخلية، وتعزيز قدرته على الاستمرار والاستقرار في ظل التحولات المتسارعة. ومن شأن تبني سياسات تعليمية واقتصادية واجتماعية وسياسية متناسقة أن يضمن لهذا الجيل مكانته داخل البنى العمومية، ويعيد بناء جسور الثقة مع المؤسسات، ويوفر شروط إنتاج نموذج تنموي قادر على استيعاب متغيرات العصر.

خاتمة

تختتم دراسة جيل زيد بضرورة إدراك أن هذا الجيل لم يتشكل بفعل عامل واحد، بل هو نتاج تفاعل مركب بين البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي أعادت تشكيل المجتمع خلال العقود الأخيرة. فقد ولد هذا الجيل داخل سياق متغير، تميز بتحولات عميقة في سوق العمل، وصعود اقتصاد رقمي سريع الإيقاع، وتوسع شبكات التواصل، وتزايد الهجرات، وتطورات مؤسساتية وسياسية متدرجة. ومع تفاعل هذه العناصر، تشكل وعي جديد يتسم بالحركة والانفتاح والبحث عن الاعتراف، لكنه في الوقت نفسه وعي يدرك حدود البنى القائمة وما تتيحه من فرص وما تفرضه من قيود.

إن جيل زيد لا يمثل مجرد فئة عمرية، بل هو مؤشر على تحول في أنماط التفكير وتصورات المستقبل. فالقيم التي يعبر عنها، والطرق التي ينخرط بها في المجتمع، والوسائط التي يعتمد عليها في التواصل وبناء العلاقات، كلها تعكس انتقالا من نموذج تقليدي في فهم الذات والمحيط إلى نموذج يقوم على الفاعلية الفردية، والبحث عن تكافؤ الفرص، والقدرة على الحركة والتنقل داخل فضاءات متعددة. وهذا التحول يجعل من هذا الجيل فاعلا أساسيا في صياغة التوازنات الجديدة داخل المجتمع، سواء في المجال الاقتصادي أو في السياسة أو في الثقافة.

كما تكشف الدراسة أن المؤسسات، مهما بلغت درجة تطورها، لا يمكنها الاستجابة لتطلعات هذا الجيل ما لم تعِ أن انتظاراته تتجاوز قوالب المشاركة التقليدية، وأنه يطالب بتوسيع قنوات التأثير والتمثيل، وببناء سياسات عمومية أكثر مرونة وديناميةً. فالتفاعل مع هذا الجيل لم يعد خيارا سياسيا، بل أصبح شرطا لتعزيز الاستقرار المؤسسي وترسيخ الثقة في الفضاء العمومي. إذ إن تجاهل مطالبه أو التعامل معها بمنطق آني يهدد بخلق فجوات إضافية قد تعمق التوتر بين المجتمع والدولة.

وإذ تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي رصين، فإنها تؤكد أن سياسات المستقبل لا يمكن أن تقوم على رؤية قطاعية أو على إصلاحات معزولة، بل تحتاج إلى منظور بنيوي يأخذ في الاعتبار تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما تحتاج إلى دينامية تقييم ورصد مستمرين، بما يسمح بتعديل التوجهات وفق المستجدات، وبما يجعل السياسات أكثر قدرة على استيعاب التحولات السريعة التي تميز العصر.

وفي النهاية، يتضح أن جيل زيد ليس مجرد مرحلة زمنية، بل هو علامة على تحولات تاريخية أوسع، وعلى إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة. ومن ثم فإن فهمه يشكل خطوة أساسية نحو بناء سياسات عمومية أكثر عدالة وفعالية، ونحو تشكيل مستقبل يقوم على المشاركة الواسعة والقدرة على التجدد، ويعبر عن طموح مجتمع يسعى إلى التوازن بين الاستقرار والابتكار، وبين الهوية والانفتاح، وبين الفردانية والمسؤولية الجماعية.

ومع ذلك، لا يسعى هذا التقرير إلى الغوص في التفاصيل الجزئية للحركات الاحتجاجية التي برز فيها حضور هذا الجيل، لأن هذا التركيز الضيق قد يحجب أفق التحليل البنيوي الذي نرومه. فما نبتغيه هو تقديم قراءة تركيبية تعيد وضع هذا الجيل في سياقه التاريخي والاجتماعي والثقافي، وتفكك المحددات التي صنعت شخصيته الجماعية، ثم تستشرف مسارات تطوره الممكنة في ضوء المؤشرات الراهنة. وبناء على ذلك يتحدد السؤال المركزي لهذا العمل: كيف يمكن فهم جيل زيد وفق مقاربة علمية تتجاوز الأحكام المسبقة، وتستحضر أبعاده البنيوية، وقبلية وتستشرف آفاقه المستقبلية دون اختزاله في مجرد انفعال اجتماعي مؤقت.

مركز المؤشر للدراسات والابحاث